العرب
الخميس 2019/07/25
السنة 42 العدد 11418

آمال العبيدي: الانتقال الديمقراطي في ليبيا مُكلف جدا

الحقوقية الليبية تؤكد أن التجاذبات السياسية والأيديولوجية لن تُنجح أي مشروع للمصالحة

ترى الحقوقية الليبية آمال العبيدي أن طريق الانتقال الديمقراطي في ليبيا معقد ومزروع بالألغام نتيجة استشراء حدة التنافس والصراع بين الأطراف المختلفة وغياب رؤية واضحة للنخب في ليبيا، وتعثر العملية الدستورية، وفشل تبني حوار وطني حقيقي حول القضايا المهمة. وتشير في حوار مع "العرب" إلى أن الحالة الليبية استثنائية في تعقيداتها.

خلود الفلاح
كاتبة ليبية

طرابلس – يشتد صوت السلاح في ليبيا وتسود الفوضى ضمن وضع يقول متابعون إنه لن يهدأ إلا بتحقيق المصالحة، فيما يرى آخرون أن تحقيق هذه المصالحة يكاد يكون مستحيلا في ظل الأوضاع الراهنة في البلاد المنقسمة.

وتعد الباحثة والحقوقية الليبية آمال العبيدي من المؤمنين بأهمية المصالحة للخروج بليبيا من أزمتها، إلا أنها ترى أن الانجراف وراء التجاذبات السياسية والأيديولوجية بالتأكيد لن ينجح أي مشروع للمصالحة.

وتحدثت العبيدي، في لقاء مع "العرب"، عن التحديات والعراقيل التي تعيق تحقيق التقدم في أي مشروع يطرح لجمع الليبيين في صف واحد، لافتة إلى أن المصالحة هي خيار وطني يُسهم في تعزيز الأمن والسلام، والبديل عنها هو الحرب والدمار وعدم الاستقرار.

مشروع ومؤتمر المصالحة

آمال العبيدي، أستاذة العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد في جامعة بنغازي، وأستاذة زائرة بجامعة بايرويث بألمانيا، من مؤلفاتها باللغة الإنكليزية: "الثقافة السياسية في ليبيا"، و"النخب السياسية في ليبيا"، و"السياسات الأمنية في ليبيا"، و"المصالحات المحلية منذ عام 2011". عضو مؤسس لمنتدى الخبراء الليبيين. تشغلها قضايا السياسات العامة، وقضايا النوع الاجتماعي والهجرة والأمن وتسوية الصراعات.

وكانت عضوا بلجنة إعداد مشروع ومؤتمر المصالحة الوطنية الشاملة، لكنها انسحبت. وتقول إنها قدمت اعتذارها عن الاستمرار في عضوية اللجنة التحضيرية للإعداد لمشروع ومؤتمر المصالحة الوطنية الشاملة رقم (1544) لسنة 2018، والصادر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، لعجز اللجنة عن الاجتماع منذ تأسيسها في شهر نوفمبر 2018.

كان أول اجتماع للجنة في بداية أبريل 2019، ونتج عن الاجتماع تقسيم أعضاء اللجنة إلى فرق عمل لوضع اللائحة الداخلية، وإعداد المشروع والميزانية، إلا أن اللجنة تعرضت لأول اختبار يتعلق بطبيعة عملها، وهو الحرب التي بدأت في 4 مارس 2019 في طرابلس.

وتقول العبيدي إنه لم يصدر عن اللجنة أي رد فعل تجاه ما يحدث في ليبيا، على الرغم من أن معظم أعضاء اللجنة لهم خبرة طويلة، في مجال المصالحات المحلية، وجلهم مشهود لهم في مبادرات الصلح وتسوية النزاعات. كما عجزت اللجنة عن أن يكون لها أي مبادرة تبيّن الانحياز للمصالحة كمشروع وطني يتميز بالاستقلالية وغير قابل للتسييس، بحجة أن اللجنة مازالت قيد التأسيس.

المصالحة المطلوبة

في ردها على سؤال حول شكل المصالحة الوطنية التي تحتاجها ليبيا، تقول آمال العبيدي إنه نظرا للطبيعة الاستثنائية للحالة الليبية، سواء من حيث التركيبة السكانية، وللتجربة التاريخية خاصة في مجال المصالحة، يمكن الاستفادة من التجربة والخبرة المحلية للمصالحة، وقد يكون ذلك حافزا ودافعا لنجاح المصالحة الوطنية في ليبيا.

وتشير العبيدي إلى الخبرة التاريخية لليبيين في مجال المصالحة المجتمعية والوطنية، مستحضرة كمثال وثيقة "ميثاق الحرابي" التي صدرت في 18 أبريل عام 1946، حيث تم التوقيع عليها من قبل قبائل الحرابي وأعيان درنة في إقليم برقة. وكان هدف الوثيقة التعامل مع إرث الاحتلال الإيطالي لليبيا حيث سعت إلى توحيد المجهودات وتظافرها من أجل قضية البلاد، حتى يتقرر مصيرها وتؤسس فيها حكومة وطنية.

وتقول العبيدي إن أبرز المراحل التي ينبغي أن تبدأ بها عملية المصالحة، هي القضاء على الخوف من المبادرة، ومرحلة بناء الثقة بين مختلف الأطراف، وخلق روح التعاطف مع الآخرين، مذكّرة بأن المصالحة الوطنية تتطلب مراجعة لكل التشريعات التي صدرت بعد عام 2011، والتي بلغ عددها أكثر من 20 قانونا.

وبالتأكيد لن تكون هناك مصالحة وطنية ما لم تعتمد على العدالة الانتقالية، وهي كل التدابير القضائية وغير القضائية من أجل معالجة كل انتهاكات حقوق الإنسان، وتتضمن مختلف التدابير المتعلقة بالملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر. والعدالة الانتقالية تمثل الاعتراف بحقوق الضحايا عبر تشجيع الثقة وسيادة القانون.

حول الفرق بين المصالحة الوطنية والمصالحة المحلية، توضح العبيدي أن المصالحة المحلية تعتبر من ضمن ركائز المصالحة الوطنية. وتعتبر من أهم العناصر التي ترتكز عليها عمليات التسوية وفض النزاعات في المجتمعات المحلية، والتي يمكن أن تكون أيضا منهجا لتسوية النزاعات من أسفل إلى أعلى. وغالبا ما تأخذ المصالحة المحلية أنماطا تقليدية من خلال الفاعلين الذين يكونون في الأصل قيادات تقليدية تتمثل في زعماء وشيوخ القبائل والأعيان والحكماء.

> أبرز المراحل التي ينبغي أن تبدأ بها عملية المصالحة، هي القضاء على الخوف من المبادرة وبناء الثقة بين مختلف الأطراف. ومراجعة لكل التشريعات التي صدرت بعد عام 2011

أما المصالحة الوطنية فهي عملية توافق وطني من أجل بناء مؤسسات مدنية وسياسية وأمنية فاعلة، تغيب فيها الأبعاد القبلية والمناطقية من أجل تحقيق العدالة وجبر الضرر وتحقيق الاستقرار. وتتعدد مراحل المصالحة، فقد يعتبرها البعض أنها تبدأ على مائدة المفاوضات، وهناك من يرى بدايتها عندما تبدأ محاكمة مرتكبي الجرائم أو إدانتهم، أو عندما يتم التعويض أو عندما يوجه اعتذار للمتضررين. وعلى الرغم من وجود بداية لعملية المصالحة إلا أنه لا يمكن تحديد نقطة النهاية، فهي عملية مستمرة خاصة في الدول التي تعاني الحروب الأهلية، والصراعات التي لها جذور عميقة ودائمة. والمصالحة الوطنية أيضا ترتبط بشكل وثيق بالعدالة الانتقالية.

الجماعات المسلحة

تعتبر العبيدي أن انتشار السلاح والجماعات المسلحة والمؤسسات الموازية للمؤسسة الأمنية والعسكرية، من بين الأسباب التي تعطل تحقيق أي تقدم ملحوظ في مشروع المصالحة، مشيرة إلى وجود عوائق أخرى منها تضارب مصالح الفاعلين على الأرض وغياب رؤية مشتركة لبناء الدولة إضافة إلى حالة الانقسام السياسي الحاد وما نتج عنه من بناء أجسام جديدة خرجت كنتيجة للاتفاق السياسي الذي وقع في ديسمبر 2015، إضافة إلى تدخل الأطراف الدولية.

وتؤكد أن الجماعات المسلحة التي تم تأسيسها في ظروف استثنائية نتيجة للحرب على نظام القذافي تمثل مشكلة رئيسية، وتعاظم وجودها وأصبحت قوة منافسة، وموازية للمؤسسة العسكرية، وانضوى بعضها شكليا تحت مظلة بعض مؤسسات الدولة كوزارة الدفاع ورئاسة الأركان، وحصلت بالتالي على دعم لوجستي منها. ومن هنا أصبح من الصعب التحكم في قوتها على الأرض، وأصبح الانخراط في هذه الكتائب وسيلة للارتزاق من قبل كثير من الذين التحقوا بها، حيث إن ما كان يتحصلون عليه من مرتبات ومزايا قد يفوق بكثير ما يتحصل عليه أفراد القوات المسلحة والشرطة. ولعل السبب الرئيس في تمكن هذه الجماعات هو تجاهل الحكومات المتعاقبة لخطورتها.

وتلفت العبيدي إلى تذبذب قرارات المؤتمر الوطني العام حول إلغاء بعض هذه الكتائب، وإخراجها من بعض المدن خاصة مدينة طرابلس. وقام كثير من هذه التشكيلات على أساس قبلي، أو جهوي، أو أيديولوجي وهذا يتنافى مع فكرة حياد "القوات المسلحة" مما يجعل هذه التشكيلات أذرعا مسلحة تستخدم للضغط على صناعة القرار، أو للتدخل في العملية السياسية، أو قد تقف عائقا أمام أي مشروع للمصالحة، سواء مصالحة سياسية أو حتى على مستوى المصالحة الوطنية الشاملة.

تداول سلمي

توضح العبيدي أن عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا عملية مُكلفة جدا، ونجاحها لا يكمن في التخلص من الأنظمة الدكتاتورية فقط، وإنما يعتمد على مجموعة عوامل منها، مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة والتوجهات التي تدعم الديمقراطية، إضافة إلى درجة المساعدة الخارجية.

وفي ليبيا لم تتوفر الشروط الموضوعية لعملية الانتقال الديمقراطي، وأسهمت أسباب كثيرة في تعثرها من أهمها عدم وجود مجتمع مدني قوي ومستقل مدعوم بحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات. وعدم وجود اتفاق مجتمعي على أسس الانتقال الديمقراطي، والتداول السلمي على السلطة والقبول بآليات ذلك التداول كقبول نتائج الانتخابات، والتأكيد على مسألة التنافس والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

وتضيف العبيدي إلى قائمة أسباب فشل عملية الانتقال في ليبيا عسكرة الثورة منذ الأيام الأولى، واستخدام العنف كوسيلة للتعبير عن المطالب، وإن برزت بعض الجوانب الإيجابية في المرحلة الأولى ومنها العملية الانتخابية الحرة التي شهد العالم بنزاهتها عامي 2012 و2014.

وتعتبر العبيدي أن ما يحدث في ليبيا اليوم هو أزمة سياسية تتصارع فيها الأطراف المختلفة على السلطة والثروة ولن يتم حلها إلا بتسوية سياسية أو بقيام أحد الأطراف باحتكار السلطة.

وفي المنظور القريب يبدو أنه لن يتمكن أي طرف من احتكار السلطة والثروة نتيجة لتعقد الأزمة وتدخل كثير من الأطراف الدولية وتعدد مصالحها في ليبيا، ومع ذلك تفترض أن الأزمة المستمرة مهما كانت مبررات أطرافها لن تحل إلا بالجلوس على طاولة الحوار، والاتفاق على إنهاء أمد المرحلة الانتقالية، والدعوة لانتخابات برلمانية ورئاسية.

دعم المرأة

سجلت المرأة الليبية حضورا لافتا في المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها ليبيا منذ 17 فبراير 2018 إلى اليوم. وسعت جاهدة إلى استغلال التغييرات الحاصلة من أجل تكريس دورها وحماية حقوقها، إلا أن الطريق مازلت طويلة ومليئة بالتحديات. ومن أجل دعم هذه الخطوات قد تم في العام 2017، استحداث وحدة دعم المرأة في المفوضية العليا للانتخابات.

تتحدث آمال العبدي عن هذه الوحدة مشيرة إلى أنها إحدى الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة في مجال المشاركة السياسية، وكما حددها قرار التأسيس رقم 59 لسنة 2017، فإن الوحدة تعمل على تسهيل مشاركة المرأة في العملية الانتخابية من خلال توفير الإجراءات والوسائل التي تمكنها من ممارسة حقها، إضافة إلى تواصلها مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال دعم المرأة.

لكن، تبقى هذه الوحدة مثلها مثل بقية الآليات المستحدثة في ليبيا، والتي رغم وجاهة أسباب تأسيسها، إلا أنها غالبا ما تعاني من عدم الفاعلية، نتيجة لعدم وضوح الأهداف، إضافة إلى افتقارها إلى الإمكانيات اللوجستية التي تسهم في أداء عملها إضافة إلى غياب أو عدم كفاية الدعم من قبل القيادة السياسية.

وتلفت العبيدي إلى أن ما تعانيه المرأة الليبية لا يقتصر فقط على تدني نسبة تواجدها في مواقع صنع القرار والمواقع القيادية ومشاركتها في العملية السياسية بل باتت عرضة لسلب الكثير من الاستحقاقات التي تحصلت عليها عبر الزمن، إضافة إلى العنف الذي تعرضت له من خلال تكرر حوادث القتل والاغتيالات والخطف، والإهانة وذلك باستهداف الناشطات والحقوقيات والإعلاميات والبرلمانيات.

وبحسب العبيدي تعتبر صناعة الدستور جزءا مهما من عملية المصالحة الوطنية، وعاملا قويا لتحقيق الاستقرار في البلاد. ولكن الدستور أعد في ظل انقسامات مجتمعية حول أهم القضايا التي تناولها. وهذا بدوره انعكس على عملية الصياغة. ولكن مع ظهور مشروع الدستور الذي سُلم لمجلس النواب، وإصدار قانون للاستفتاء عليه، يرى البعض أن النسخة النهائية معيبة، خاصة في بعض الجوانب التي أثارت الجدل، ومنها على سبيل المثال؛ عدم تحديد علم ونشيد للبلاد، وتعدد اللغات الوطنية، واعتماد اللامركزية الموسعة، إضافة إلى تركيبة مجلس الشيوخ، ومصدر التشريع وغيره من الأمور التي جعلت منه وثيقة غير توافقية وغير مقبولة من فئات مختلفة من المجتمع الليبي. وبصفة عامة رغم ما أثارته نسخة الدستور من جدل ولغط، إلا أن العبيدي ترى أن وجود نسخة سيئة من الدستور أفضل من غيابه.

طريق المصالحة مخفوف بكثير من التحديات

محنة مريم: حلم لاجئة قاصر تلتهمه نيران الحرب في ليبيا

باريس – مريم، اسم مستعار لفتاة قاصر من الكوت ديفوار تبلغ من العمر 16 عاما، باعها أحد المهربين إلى رجل ليبي قام باغتصابها والاعتداء عليها بشكل يومي. قصة مريم هي واحدة من قصص عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الذين حطت مراكبهم في ليبيا، التي تحولت من محطة عبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط، إلى زنزانة كبيرة قبرت أحلامهم.

يسلط الضوء على قصة مريم، فيلم وثائقي يحمل عنوان "محنة مريم في ليبيا: قاصر تقع ضحية العبودية الجنسية"، من إعداد ليسلي كاريتيرو وشارلوت بواسيو وإخراج عادل قسطل وأمارة مخول. وبني الفيلم الذي تبلغ مدته 9 دقائق وأنتجته قناة فرانس 24 بالتعاون مع موقع مهاجر نيوز، على شهادة حية.

ويقدم برنامج "هي الحدث" حلقة خاصة، بالتعاون مع قسم مهاجر نيوز، بعنوان "حلم لاجئة قاصر تلتهمه نيران الحرب في ليبيا"، يتخللها عرض الفيلم القصير الذي يجسد بتقنية الرسم الإخباري محنة مريم والمأساة التي عاشتها منذ "بيعها" في طرابلس الليبية وحتى هروبها إلى بلد آخر.

يوم 13 فبراير 2019 تلقى قسم مهاجر نيوز في مجموعة "إعلام فرنسا العالمي" رسالة استغاثة من فتاة، قالت إنها تعيش حبيسة في منزل بطرابلس. تواصلت معها الصحافيتان ليسلي كاريتيرو وشارلوت بواسيو عبر تطبيق واتساب. وكانت مريم تحتفظ بهاتف، وتخبئه بشكل جيد حتى لا يكتشفه "السيد".

وحكت مريم، في الفيلم الوثائق الذي اطلعت "العرب" على النسخة الأولية منه، عن تعرضها للاغتصاب بشكل متكرر وحملها وخوفها من ردة فعل سجّانها عندما يعلم بحملها.

تتحدث مريم، التي تبلغ قريبا السابعة عشرة من عمرها، عن تجربة العبودية الجنسية التي وجدت نفسها تعيش فيها لعدة أشهر، مع شخص لا تعرف حتى اسمه، وتناديه بالسيد، وهي التي هربت، مع شقيقتها ذات الستة الأعوام، من وضع مأسوي في قريتها الصغيرة في كوت ديفوار متطلعة إلى مستقبل أفضل في أوروبا.

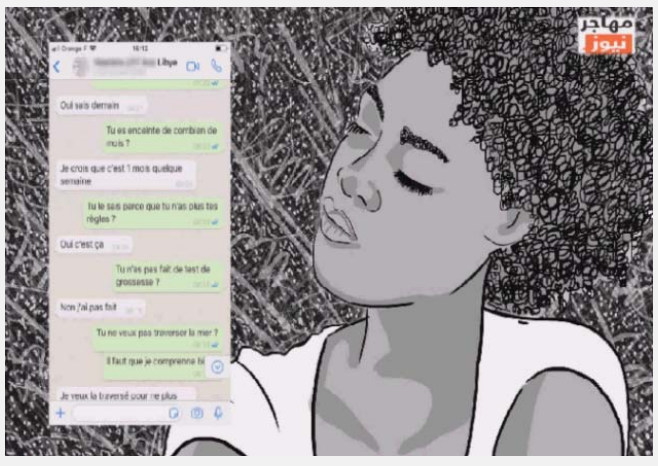

مريم هربت من قريتها الصغيرة في كوت ديفوار لتجد نفسها «جارية» في ليبيا